



PROVISIONAL
A/35/PV.83
5 December 1980
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

– نعي وتأبين صاحب السعادة السيد فرانسيسكو سا كارنيرو ، رئيس وزراء البرتغال

– التدريب والبحث [٦٣]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

••/••

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينفي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza,
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .
80-62493/A

(أ)

خطاب فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو ، رئيس جمهورية كوستاريكا

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) [٦١ (أ)]

(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ التجارة والتنمية [٦١ (ب) و (ج)]

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(ج) التصنيع ؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ مشاكل الأغذية ؛ المسائل

المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها [٦١ (د) ، (هـ) ، و (ز) ، و (ح)] :

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(د) البيئة ، المستوطنات البشرية ؛ اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ؛

دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ؛ صندوق الأمم المتحدة

الخاص [٦١ (ك) ، و (ل) ، و (م) ، و (ن) ، و (س)] :

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية [٦٢] :

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفعوشية في حالات الكوارث [٦٤] :

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [١٢] :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الأول والثاني)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة في الساعة ١١ / ٠٠

نمى وتأبين صاحب السعادة السيد فرانسيسكو سا كارنيرو ، رئيس وزراء البرتغال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : علمنا بأسى عميق الموت الفاجع لرئيس وزراء البرتغال صاحب السعادة السيد فرانسيسكو سا كارنيرو . وباسم الجمعية العامة فانني أود أن أعبر لأسرته ولحكومة وشعب البرتغال عن مواساتنا العميقة . واني أدعو الأعضاء الى الوقوف دقيقة صمت وتأمل تكريما لذكراه .

وقف الأعضاء دقيقة صمت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد ممثل البرتغال .

السيد فيتشر باربييرا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : باسم حكومة البرتغال ، وباسم وفد بلادي ، فانني أود أن أشكركم على تعبيركم عن التعاطف الموجه لنا في مناسبة الموت الفاجع لرئيس وزراءنا السيد فرانسيسكو سا كارنيرو . ان بلادي وشعبي يتألمان بعمق لهذا الموت المفاجيء لأنه يسبب خسارة كبيرة لأمتنا .

ان السيد سا كارنيرو ، ووزير الدفاع السيد اديلينو آمو رو دا كوستا ، الذي فقد حياته أيضا في الحوادث الذي وقع بالأمس كان كل منهما لامعا ومتفانيا وزعيما سياسيا شابا ، واخلاصهما للمقضايا العامة كان موضع اعجاب البلاد بأسرها واحترام الجميع .

ان وفد بلادي يود أن يعرب عن شكره الخالص للعزاء الذي قدم الينا في هذه المناسبة الحزينة والتي لن أقصر في ابلاغها لحكومتني .

نظر اليند ٦٣ من جدول الأعمالالتدريب والبحث

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/35/616)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/673)

السيدة ستيفنسون - فيرنون (جامايكا) ، مقررة اللجنة الثانية . قدمت تقريراً

ترك اللجنة (A/35/616) ثم تحدثت كما يأتي :

السيدة ستيفنسون - فيرنون (جامايكا) ، مقررة اللجنة الثانية (الكلمة بالانكليزية) :

يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية بشأن اليند ٦٣ من جدول الأعمال ، وعنوانه " التدريب والبحث " والذي تتضمنه الوثيقة A/35/616 . وفي الفقرة ٢٢ من التقرير ، فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باقرار ثلاثة مشروعات قرارات : مشروع القرار الأول بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) ، وقد تم اقراره بأغلبية ١١٥ صوتاً مقابل ٩ وامتناع ٩ عن التصويت ، ومشروع القرار الثاني بشأن جامعة الأمم المتحدة ، ومشروع القرار الثالث بشأن انشاء جامعة السلام تم اقرارهما دون تصويت .

واني أود أن أوصي الجمعية العامة بالاهتمام بهذه المشروعات .

تنفيذا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية بشأن اليند

٦٣ من جدول الأعمال .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود بالنسبة للتوصيات المختلفة

للجنة الثانية قد تم بيانها في اللجنة وتنعكس في المحاضر الرسمية ذات الصلة ،

وهل لي أن أذكركم أنه بموجب القرار ٣٤ / ٤٠١ ، وافقت الجمعية العامة على :

" عندما تجرى دراسة نفس مشروع القرار في اللجنة الرئيسية وفي الجلسة العامة ،

فان الوفد ينبغي بقدر الامكان أن يشرح تصويته مرة واحدة فقط ، أي في اللجنة أو في

الجلسة العامة ما لم يكن صوت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن صوته في اللجنة "

(34/401, Para.7)

واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء ، أنه طبقاً لنفس القرار ٣٤ / ٤٠١ ، فان تحليل التصويت

يجب ألا يتجاوز ١٠ دقائق ويجب أن يقوم به المندوبون من مقاعدهم .

وسنشر الآن في التصويت . وأستعري انتباه الأعضاء الى الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/35/616 .

هناك مشروعا قرارين أوصت بهما اللجنة الثانية بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب

والبحث .

سوف أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الأول ألف " تقرير المدير التنفيذي " .

اعتمد مشروع القرار الأول ألف بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل ٩ وامتناع ٤ عن التصويت (القرار

٣٥ / ٣ ألف) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يشير مشروع القرار الأول بـاء الى الدعم المالي

لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث . لقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الأعباء الادارية

والمالية المترتبة على مشروع القرار الأول بـاء في الوثيقة A/35/673 .

طلب اجراء تصويت منفصل بشأن الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار الأول بـاء . لذلك ،

فانني أطرح هذه الفقرة من المنطوق على التصويت أولا .

اعتمدت الفقرة الأولى من المنطوق بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ١١ وامتناع ١٥ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار الأول بـاء بأكمله للتصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول بـاء بأكمله بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٩ وامتناع ٦ عن التصويت .

(القرار ٣٥ / ٣ بـاء) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني الخاص بجامعة

الأمم المتحدة .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٥ / ٥٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث المعنون " انشاء

جامعة السلام " .

اعتمد مشروع القرار في اللجنة الثانية دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٥ / ٥٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن نكون قد أنهينا نظرنا للبند ٦٣ من جدول الأعمال .

خطاب فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو ، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يشرف الجمعية ويسعدنا أن نستمع الآن الى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا ، فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو .

اصطحب فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو رئيس جمهورية كوستاريكا الى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أقدم ترحيبا حارا الى رئيس جمهورية كوستاريكا ، فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو ، وأدعوه لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كراسو أوديو (الكلمة بالاسبانية) : منذ عامين ، في هذا المكان ، اقترحت اقامة جامعة السلام ، كمنظمة ذات مجال عالمي مكرسة لدعم هذا النفع الكبير عن طريق التعليم . ونتيجة لدعم الجمعية الكريمة ، وتعاون الأمين العام ومعاونيه ، والتشجيع القيم والدؤوب لليونسكو ومديرها العام وكذلك لعمل اللجنة الدولية التي شكلت لهذا الغرض تحت رئاسة الدكتور رافائيل كالديرا ، فان هذه البذرة التي زرعتها بأيديكم قد بدأت تثمر وسوف توضع الآن في خدمة الشعوب المحبة للسلام . ان الجمعية العامة - بقرارها الذي اعتمده اليوم - انما تقوم بتنفيذ مهمتها الخالدة لدعم السلم وتولي شرفا لبلادي .

نيابة عن شعب وحكومة كوستاريكا ، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص شكرى وعرفاني للنوايا الطيبة والكفاءة التي أظهرتموها . وعلى الأعضاء أن يتأكدوا أن الأجيال القادمة التي نعمل ونحلم من أجلها سوف تتقدم بالشكر لكم على قراركم ، لأن أى جهد في هذه الأنشطة لدعم السلم هو أكبر ثناء وهو الضمان الأكيد للذين سوف يخلفوننا وأولئك الذين عليهم أن يشاركوننا آمال ومشاكل هذا العالم .

ان جامعة السلام ليست مؤسسة فقط ، ولكنها تجسيد لفكرة دارت لعدة سنوات في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية والمحافل وتجسدت كذلك في مراكز ومجموعات دراسية . ان ذلك هو السلام عن طريق التعليم ، أى نزع السلاح الذهني والفعلي لبناء السلام . لقد تم التعبير الملائم عن هذه الفكرة في ديباجة ميثاق اليونسكو ان قال :

” بما أن الحروب تبدأ في عقول الرجال ، فانه يجب علينا أن نبنى دعائم السلام في عقول الرجال ” .

وانني أتذكر هنا فكرة لرجل كان في أحسن وضع ليكون شاهدا على آثار الحرب وهو البسرت

اينشتين ، ان قال :

” لا يمكن الحفاظ على السلام عن طريق القوة ، السلام يتأتى فقط عن طريق التفاهم ” .

وانني أود أن أذكر بجزء من ميثاق جامعة السلام الذي صاغته اللجنة الدولية ، يقول :
 " ان عددا من الدول والمنظمات الدولية حاول أن يصل الى السلام عن طريق
 نزع السلاح ، ويجب علينا أن نستمر في تلك الجهود ولكن الحقائق تشير الى أنه يجب
 ألا نكون متفائلين أكثر من اللازم طالما أن العقل الانساني لم يصطبغ حتى الآن بفكرة
 السلام منذ العصور الأولى ، ويجب علينا أن نحطم تلك الحلقة المفرقة للنضال من أجل
 السلام دون أساس تعليلي مناسب .

" ذلك هو التحدي الذي يواجه جميع الشعوب وجميع الرجال الآن كلما اقترب القرن
 الحادي والعشرون . ويجب اتخاذ القرار الذي سوف ينقذ الانسانية التي تهددها الحرب
 عن طريق التعليم من أجل السلام . و اذا كان التعليم قد كان أداة للعلم والتكنولوجيا ،
 فان هناك من الأسباب ما يجعلنا نستخدم التعليم لصالح هذا الحق الأساسي للإنسان ."
 (A/35/616, para. 18, draft resolution III, annex, appendix, para. 3 and 4)

وفي هذا المحفل ، أي محفل الضمير العالمي ، أود أن أكرر جملة قلتها هنا منذ سنتين
 مضتا وهي : " يجب على القرن الحادي والعشرين أن يكون قرن السلام ، والا فانه لن
 يكون " (A/33/PV.11, p.47)

وفي عام ٢٠٠٠ أي بعد ٢٠ سنة ، فان عدد البشر على قيد الحياة سوف يكون أكثر من
 مجموع جميع البشر الذين عاشوا على هذه الأرض منذ عصر الانسان الأول . ان المستقبل سوف يزخر
 بالثروة البشرية وبالكنوز التي لا يمكن حصرها من الذكاء والارادة للأجيال القادمة ، اذا ما صنعنا
 لهم قرنا يفيض بدماء السلام ، أو قد يصبح المستقبل مقبرة كبرى اذا ما دخلنا القرن الحادي
 والعشرين على قرع طبول الحرب و اذا ما استمر العالم كمنع ضخم ينتج الأسلحة التي تستطيع أن
 تدمر الجنس البشري في نفس الوقت الذي يستطيع فيه اذا ما أراد ذلك أن يجني أفضل الثمار .
 ومن أجل آلاف الملايين من الأطفال والشباب ، يجب علينا ألا نبخل بأي جهد مالي أو
 أكاديمي لصنع تعليم بشرية بأفكار السلام . وبهذه النظرة التاريخية الواسعة فاني أود أن أتقدم
 بالشكر نيابة عن الأجيال القادمة لدعمكم وتأييدكم لهذه الخطوة الجديدة التي اتخذناها لبناء
 السلام عن طريق التعليم .

وكما أن حكومة بلادي مقتنعة بالحاجة الملحة للتوصل الى السلام عن طريق التعليم وأنه يجب أن يكون ذلك هدفنا الأساسي في العقدين الباقيين من هذا القرن ، فاننا كذلك على نفس القناعة الأكيدة بأن هذا العمل الروحي يجب أن تواكبه في الشؤون السياسية والاقتصادية ، العدالة في العلاقات الدولية . وانني لا أشير الى المساعدة كرمز للعطاء ولكن لعمل يرجح العدالة ، لأنه دون تجارة عادلة ، فلن يكون هناك سلام اجتماعي .

وخلال هذا القرن ، فان البشرية قد عانت من ثلاثة عقود مأساوية : الحرب العالمية الأولى ، من ١٩١٤ الى ١٩١٨ ، ومعاناة الكساد العظيم من ١٩٣٠ الى ١٩٤٠ ، وسنوات الحرب العالمية الثانية في الأربعينات التي من رماها ولد الوعد بالنضال ضد الحرب والبطالة والفقر والتمييز العنصري وعدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ان البيان المشترك الأول للحلفاء في ١٩٤١ وكذلك ميثاق الاطلنطي في نفس العام ، قد أعلن أن الدول الأطراف المؤثقة تعتبر أن من أهم أسس ودعائم السلام هو منح الفرصة لجميع البشر للتمتع بالاستقرار والأمن الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك ، فان تلك القوى قد آلت على نفسها أن تقيم نظاما اقتصاديا دوليا يؤدي الى تحقيق ذلك الهدف . ان تلك الأعمال قد تم التعبير عنها مرة أخرى في ميثاق الأمم المتحدة وفي اجتماعات الدول الأربع التي اجتمعت في موسكو وطهران ومبارتون أوكس ويالتا ، ونتجت عن مداولاتها الخطوط الأولى لهذه المنظمة الدولية للأمم العالم في ميثاق وضع البحث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأحد أهم أهدافه . ولتحقيق هذا الغرض ، أقيم عدد من المؤسسات الدولية ، من أهدافها الأساسية ضمان السلام عن طريق العدالة .

وفي سنوات ما بعد الحرب ، ظهرت اهتمامات ومتطلبات أخرى في العالم الثالث . فاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية الاستراتيجية قد انخفض بشكل ملحوظ ، لأن الانتاج الحربي أعطى أولوية فوق الأنشطة الصناعية ، بينما احتفظ بثمن السلع التصديرية في مستوى منخفض لدعم المجهود الحربي ، ولتفادي الضغوط التضخمية بين دول الحلفاء . ان تلك الأسباب ، وكذلك الكساد العظيم في سنوات ما قبل الحرب ، قد أدت الى نظرة جديدة في السياسة الاقتصادية في عدد من دول العالم الثالث . وكان الرأي أن تحسين ورفع مستويات المعيشة اللذين أعلنتهما عنهما الأمم المتحدة ، لا يمكن التوصل اليهما الا عن طريق إعادة البناء الاقتصادي في الدول

المتأثرة بالحرب ، أو عن طريق إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي طبقاً للأنماط السائدة قبل الحرب . ولكن المطلوب هو مجهود مستمر ، لدعم التنمية الاقتصادية للمناطق المتخلفة في العالم . وفي هذا المجال ، فإن الاهتمام الذي أولي في أواخر الخمسينيات إلى المشاكل الاقتصادية في المناطق الأقل نمواً في العالم ، أصبح من أهم اهتمامات الأمم المتحدة وقد ساعد في ذلك ، عدد من العناصر مثل ظهور دول نامية جديدة بعد القضاء على الاستعمار ، وقد انضمت تلك الدول إلى النداء الموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى حل المشاكل التي واجهتها قبل ذلك الدول التي تأثرت من الحرب . ان النتيجة الأساسية لذلك كانت ، الإصلاح السريع نسبياً ونشاطاً متزايداً للدول المتقدمة ، بينما عانت الدول النامية من التدهور النسبي والتجمد .

وعلى تلك الأسس الواهية ، حاولت الدول النامية أن تبني اقتصاديات تستطيع أن تحل تلك المشاكل والتحديات الجديدة التي تواجهها ، مثل النمو البطيء في الدول المتقدمة ، والنسبة العالية للتضخم ، بالإضافة إلى الزيادة السريعة في أسعار البترول بما يعني ذلك من شروط تجارية متدهورة للدول النامية المستوردة للبترول والتي تأثرت كذلك نتيجة لزيادة أسعار السلع الرأسمالية والغذاء المستورد وكذلك الزيادة السريعة في تكاليف سوق المال العالمي والتذبذب الحاد في أسعار السلع الأساسية . وبدخول عقد جديد ، فإن تلك المشاكل مازالت تلازماً ، ويزيد من معاناتها وجود التضخم .

وفي السبعينات ، فإننا لاحظنا انخفاضاً في نسبة زيادة حجم التجارة الدولية بينما زاد حجم صادرات الدول المتقدمة عن حجمه في الدول النامية ، وفي الاتجاه لعدم استقرار السلع الأساسية البترولية وضعفها بصفة عامة ، وفي السلع التي تصدرها الدول النامية مثل البن والكافور والزيوت والمطاط ، وفيرها . ان المعدل السنوي لتقلب السعر لثلاثة وثلاثين سلعة في بترولية - التي أشار إليها مؤشر الأسعار للبنك الدولي - كان ٤٨ في المائة في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ و ١٢٤ في المائة في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ . وفي السبعينات فإن تلك التقلبات قد زادت بالنسبة إلى عدد كبير من السلع . ان الزيادة التي نتجت في عام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ كانت نتيجة للزيادة في أسعار البن التي وصلت إلى ٢٠٠ في المائة بالنسبة للأسعار الحقيقية . وفي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، فإن أسعار السلع مرة أخرى قد وصلت إلى مستوى منخفض جداً بالنسبة إلى الأسعار الحقيقية .

وهناك اتجاهات فريية في الأسعار وحجم الصادرات قد فيرت من هيكل التجارة العالمية .
ان الوقود الذي كون ١١ في المائة من قيمة صادرات العالم في ١٩٦٠ ، قد وصل الى ٢٢ في
المائة في ١٩٧٩ ، وبذلك فانه سبق السلع الأخرى فيه . وبالإضافة الى ذلك ، فان نسب صادرات
تلك المنتجات في الدول النامية قد تدهورت .

ولقد أدى هذا الانخفاض في نمو التجارة العالمية الى وجود عجز كبير في الحسابات .
ونظرا لأن هذا العجز لا يمكن احتماله على المدى الطويل فقد اضطرت هذه الدول الى اتخاذ
تدابير لاصلاح العجز .

وفي عام ١٩٧٨ فان مجموع عجز الدول النامية المستوردة للبتترول وصل الى (٢٧١ بليون
دولار أو ٢٣ في المائة من اجمالي انتاجها القومي ، ولكن في ١٩٧٩ ارتفع مرة أخرى حتى وصل
الى (٤٣١ بليون دولار . وعلى الرغم من تلك التدابير الرامية الى اصلاح الوضع التجاري نجد أن
عملية التنمية في كثير من الدول النامية فقدت دفعتها الأولى ، واضطر عدد كبير من هذه الدول الى
خفض الاستثمارات .

ونتيجة للتغييرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي ، اضطرت الدول النامية الى
اللجوء الى التمويل الخارجي الأمر الذي جعلها تزيد من حجم مديونيتها . فمنذ عام (١٩٧١ الى
١٩٧٨ فان حجم المديونية المتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة للموارد العامة والخاصة زاد خمسة
أضعاف حتى بلغ ٣١٨٤ بليون دولار ، وقد وصل في عام ١٩٧٩ الى ٣٧٦ بليون دولار .
ان عدم التوازن هذا في التنمية الدولية والذي اتخذ أبعادا مأساوية في العقد الأخير ،
قد اضطرت الدول النامية الى المطالبة باحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد العالمي . وقد ظهرت
المقترحات الرامية الى ذلك في دورات ١٩٦٤ و ١٩٦٨ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاعمال ولقد
زاد التأكيد على هذه الاقتراحات في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الاقتصاد العالمي . ونتيجة
لذلك كان هناك الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وافقت عليه الجمعية العامة
في أول أيار/مايو ١٩٧٤ ، والذي يدعو الى اقامة نظام اقتصادي مبني على الانصاف والمساواة في
السيادة والتكافل والمصالح المشتركة والتعاون بين كل الدول .

” . . . ومن شأن هذا أن يصحح عدم المساواة واصلاح المظالم القائمة حاليا
ويجعل من الممكن القضاء على الثغرة التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة والنامية ،
ويضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى سريعة وثابتة ، والسلام والعدالة للأجيال
الحالية والمقبلة ” (Resolution 3201 (S-VI)) .

فهل في الامكان أن يتصور المرء مهمة اقتصادية واجتماعية أوضح رؤية وأكثر الحاحا ؟

ان الاستراتيجية الانمائية الجديدة ، والمفاوضات المتعاقبة تركزت في الحوار بين الشمال والجنوب .

وكان من المتوقع منذ البداية أنه سوف يكون من الصعب التوصل الى اتفاق حول المسائل التي اختلفت عليها الدول النامية والدول المتقدمة ، ومع ذلك فقد أمكن احراز بعض التقدم في بعض النواحي بينما تم التخفيف من بعض الخلافات في بعض النواحي الأخرى . وظهرت رغبة معينة في التوفيق . وقد برزت ، على وجه التحديد ، الخطوط العريضة لصيغة تتعلق بمدىونية أفقر البلدان النامية ، كما تم كذلك التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمضمون مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا ، ووضع قواعد عمل للشركات عبر الوطنية . وتم التوصل الى اتفاق بشأن صندوق مشترك لتحقيق الاستقرار في أسعار السلع المصدرة عن طريق اتفاقيات منفصلة للسلع الدولية وتمويل أنشطة البحث والأنشطة الانمائية مع البلدان المنتجة للسلع .

ومع هذا فان الدول النامية لم تخف شعورها بالاحباط نتيجة الافتقار الى نتائج ملموسة ان عدم تحقيق مثل هذه النتائج في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في عام ١٩٧٥ وفي حزيران /يونيه ١٩٧٧ في باريس ألقى ظلاله على الاجتماعات التالية مثل تلك التي عقدت في مانيلا في عام ١٩٧٩ ، وفي نيودلهي في عام ١٩٨٠ بشأن موضوع التصنيع . وفي جنيف ، حدث نزاع اجرائي في مؤتمر مراجعة اتفاقية باريس حول الملكية الصناعية ، وفي جنيف أيضا ، فان المفاوضات الرامية الى انشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار السلع جارياة الآن .

ونظرا للتقدم البطيء الذي لوحظ فان رئيس البنك الدولي اقترح في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ تشكيل لجنة غير رسمية لبحث المشكلات الاقتصادية العالمية ، وأوصى باجراء مفاوضات لاتباعها من قبل البلدان في الشمال والجنوب . ولقد تم ، فيما بعد ، تشكيل لجنة مستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي براندت ، ان عنوان تقرير هذه اللجنة وهو " برنامج من أجل البقاء " يحدد في عبارة موجزة ، أبعاد هذه المسألة .

ان التجارة ، ذلك الأسلوب القديم قدم الزمن نفسه ، للمعرفة المتبادلة بين الشعوب قد أصبحت الآن سببا للفرقة ، وازا استمر هذا الاتجاه فانه سيكون السبب في النزاع بين الأمم .

ولقد شعر بلدى بأثار التدهور في شروط التجارة . ففي عام ١٩٧٢ فان مائة رطل من البن كانت تكفي لشراء ١٣ برميلا من البترول ، بينما في عام ١٩٨٠ نجد أن مائة رطل من البن لا تكفي الا لشراء ثلاثة براميل فقط .

وعلى الاجمال ، فان الدول النامية قد عانت من خسارة قدرها ٣٠ بليون دولار في شروط التجارة ، وقد ضاعف من ذلك تطبيق القيود التمييزية والحماائية ضد صادرات البلدان النامية بينما تحملت هذه البلدان آثار العملية الاقتصادية السائدة اليوم في البلدان الصناعية وهي البطالة والنمو البطيء ، والتضخم ، وعدم الاستقرار النقدي ، وعدم التوازن في موازين المدفوعات بسبب البلدان الغنية ، وبهذا فان الدول النامية ، الى حد لا يتناسب مع نموها هي التي تحمست ومازالت تتحمل أعباء العالم .

ان أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد ١٩٧٠-١٩٨٠ كانت تقضي بتحقيق متوسط معدل نمو اجمالي الناتج القومي للفرد بما قيمته ٣ في المائة بين البلدان النامية ، ومع ذلك فان النسبة التي أمكن تحقيقها هي ١.٢ في المائة سنويا ، ٧ في المائة للدول الأقل تقدما . ولا يمكن توقع نتائج أخرى في الوقت الذي تقوم فيه التجارة العالمية على أساس من الظلم ، ولقد تكررت الوعود بالتعاون الدولي ، والمساعدة المتبادلة دون جدوى .

وان أتحدث عن موضوع العدالة والتضامن الاقتصادي الدولي ، أود أن أحيي وأعبر عن التقدير لحكومتى وشعبى المكسيك وفنزويلا للمساعدة التي قدمتها لتسع بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي في مجال الطاقة ، وذلك عن طريق ضمان توفير البترول الذى يسدد ثمنه بمعدل ٧٠ في المائة من السعر نقدا و ٣٠ في المائة في صورة قرض بفائدة قدرها ٢ في المائة على عشرين عاما يمنح للبلد المستورد بشرط استثماره في تنمية مصادر الطاقة أو البرامج الخاصة بالاقبال من استهلاك الطاقة .

أرجو أن يعتبر مثل المكسيك وفنزويلا نموذجا للسلوك في المفاوضات والحوار بين البلدان لقد جدد ذلك ايماننا بالتضامن الدولي ، وكان من الممكن أن يكون وضع الاقتصاد المالسمي اليوم مختلف لو أن الأمم الغنية أظهرت البصيرة والكرم اللذين أظهرهما الرئيس جوزيه لوبيز بورتيللو والرئيس لويس هييريرا كابينس .

لا يجب أن ننسى أن البلدان الفقيرة تتحمل النسبة العظمى من ارتفاع أسعار البترول والكساد ، وكذلك الاجراءات الحمائية التي تتخذها الأمم الثرية ضد تلك الزيادة . ان الكساد يزيد من الضغوط على البلدان الفقيرة عن طريق خفض أسعار منتجاتها وحجم مبيعاتها ، كما هو الحال مع البن ، الذي يتعرض لقيود في الأسعار ، وحصص المبيعات . وستستمر أسعار البترول في الارتفاع في حين أن الأسواق تتقلص في وجهنا نحن الدول الفقيرة ، والتي تخضع لتدابير مقاومة التضخم واجراءات الحماية في البلدان الفنية .

وإذا ما أردنا ألا يسود الفقريين دولنا ، فمن اللازم أن تسود الاخلاقيات في العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية ، وأن تسود الوحدة بين البلدان الفقيرة ، وأن تحصل على معاملة أفضل واستغلال أقل من جانب البلدان الغنية .

ومع استمرار معاناة البلدان الفقيرة من مستوى النمو البطيء والاحتياجات المتزايدة لرؤوس الأموال ، فان المجموعات الوطنية المحدودة يمكن أن نتوقع منها ممارسة الضغط على حكوماتها لكي تضع ميزانيات "تقشف" وأن تقاوم تنفيذ أى شيء لا يستحق من وجهة نظرها أن تكون له أولوية . ان بلدانا كثيرة يمكن بالتالي أن تستسلم لاغراء ارجاء البرامج الاجتماعية بهدف القضاء بسرعة على العجز . وقد يقال ان الفقر يمكن أن ينتظر ولكن تصحيح العجز أمر عاجل . ونحن الذين نحكم في بلدان العالم الفقيرة لا يمكن ولا يجب أن نخدع بالتحليل المبسط . فالواقع أن العجز مدعاة للقلق ولكن الكفاح من أجل التنمية يجب أن يتم عن طريق احداث تغييرات هيكلية لا تؤثر على شعوبنا المحتاجة . ان التنمية ليس عملية يمكن تفسيرها بالاحصائيات والمعدلات والنسب المئوية ، ولكننا نلمسها في حياة وقدر البشر .

ويفسر الكثيرون التقشف بعبارات مرنة ، ولذلك فان التقشف يجب أن يمارسه أولئك الذين يقدرون عليه . فاذا كان ذلك صحيحا داخل أمة ، فيجب أن يكون هو أسلوب الأمم الغنية ، ولا يجب أن تنقل أعباء مشكلاتها الى الأمم الفقيرة .

ان تقرير اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية برئاسة السيد ويللي برانديت ، ذكر بحق " ان السياسات والاتفاقيات والمؤسسات في ميدان التعاون الدولي ، الاقتصادية والمالي والنقدي ، يجب أن تسترشد بمبدأ العالمية " . والعالمية في الوقت الحالي مرادفة للتضامن . ان العقد الجديد الذى نبدأه الآن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، يضع أمامنا المشكلة الأزلية ، وهي مشكلة العدالة . ان التعايش مستحيل بين الأغنياء وهم قلة وبين الفقراء الذين يتزايد عددهم ويزدادون فقرا ، ونتيجة ذلك مأساة .

ان المسألة ليست مسألة كرم ، لأن المناخ الدولي لا يشير الى هذا الاتجاه ولكنه يشير الى العدالة . ان التنمية ليست هبة من الغني للفقير . فمن الضروري أن تقدم البلدان الغنية تضحيات اذا ما اقترنت مع عزم البلدان الفقيرة على التنمية ، يمكن أن تجنب وقوع كارثة . ان تلك التضحية

يمكن أن تتم في ميدان سباق التسلح . وفي عبارة أخرى فان ما نطالب به ، ليس تضحية بالتنمية ولكن التضحية بفن الحرب . ان الاجراءات التي نطالب بها لن تنتقص من حياة أو رفاهية أى شخص ولكنها ستقلل من الموت ومن الدمار . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ليس اقتصاديا فقط ، ولكنه أساسا نظام أخلاقي .

ان المادة ٢٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على أن :
" لكل فرد الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق بمقتضاه بالكامل الحقوق والحريات الواردة في الاعلان " .

وهناك طريق واحد لتحقيق هذا الهدف ، وهو طريق السلام والعدالة . ومع هذه الاعتبارات في الذهن ، فقد أشرت من قبل الى التعليم من أجل السلام والعدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهناك علاقة عرضية بين المبدأين . ولذلك أود أن أختتم بياني بموضوع نزع السلاح ، أعظم عقبة على طريق تحقيق السلام والعدالة في العلاقات الدولية . ولقد كتب برت رولنغ يقول " ان الحرب أصبحت امتيازا للفقراء " . وأود أن أضيف أن سباق التسلح أصبح الملهمة المحببة للأغنياء وعلاوة على ذلك ، بتأثير المحاكاة التي تتسم بها العلاقات الدولية أصبح دمارا للفقراء .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقد نشبت ٣٠ حربا جميعها في البلدان الفقيرة . وان احدى هذه الحروب يمكن أن تتحول في أى وقت الى حرب عالمية . ان امتياز الفقير نتيجة لمهارة الفني ، يمكن بالتالي أن يؤدي الى دمار كوكبنا .

ان الأسلحة التي تنتجها التكنولوجيا المتقدمة اليوم بنفقات هائلة ، ليس من المقصود أن تستخدم في حروب محدودة بين البلدان الفقيرة ولكنها تخزن بعناية ليوم الدمار الشامل ، ولهذا فان خرافة " تحقيق الأمن عن طريق الردع " أو " السلام عن طريق الخوف " ، تصبح عارية لا معنى لها .

وسيكون من المستحيل اقامة نظام عالمي عادل ما لم نخضع النظام العسكري لتحليل متأن ، لأن معظم المشاكل تنبع من هذا النظام العسكري .

ان كل يوم يمر يعطي سندا لوجهة النظر التي نكرها ارثر كوستلر وهي " قبل القنابل النووية الحرارية عاش المرء في خوف من الموت كقرود ، ومنذ هيروشيما وما تلاها فان البشرية يتعين عليها أن تعيش مع فكرة فنائها كجنس " .

فمن الواجب اذن القيام بدراسات جادة لوضع نظام اقتصادى دولي جديد . وستظل هذه فكرة خيالية طالما أن الحقائق اليومية الوحشية لسباق التسلح باقية . ولسوء الحظ فان الحقائق المتعلقة بقوة الدفع لسباق التسلح لها أبعاد مأساوية ويجب أن نلجأ الى أسلوب الدفاع الأكثر ضمانا ، المراوغة واللامبالاة ، حتى لا نقع تحت رحمتها أو وفقا لما تمليه علينا . ومن الضروري لنا أن نكرر هذه الحقائق ، نكرها لدرجة اليأس والتعب ، وفي يوم ما سوف نتمكن من ذلك وتدد نتشبت به .

ان نفقات التسلح تصل الى ٥٠٠ بليون دولار في العام ، أى مليون دولار كل دقيقة . وهناك في العالم بليونان من الأفراد لا يار لهم ، و ٢٠٠ مليون من الأميين ، وأكثر من بليون يعمانون من سوء التغذية ، وفي ١٩٧٨ مات ١٥ مليون طفل من الجوع . وكما قال لـورد " فيليب جون نويل باكر " الحائز على جائزة نوبل للسلام ، فان إعادة توجيه الميزانيات العسكرية لأغراض مدنية انتاجية ، ستكفي للقضاء على الفقر والحاجة في ظرف عشر سنوات . ان حق الأمم في أن تحوز السلاح لا حدود له ، في حين أن حق الأمم في العدالة تفرض عليه القيود .

اننا ، كبلدان فقيرة ، قد ارتكبنا خطأ عدم تحقيق الوحدة ، وبفضل القوة التي تمنحها الوحدة للضعفاء كان التقدم باقتراحات جديدة لنزع السلاح ، يمكن أن تكون محدودة وممكنة التنفيذ . ان اجراء حوار صريح وعلني في هذا الخصوص ، قد حال دون حدوثه استقطاب سياسي معين وشعور بالانتماء الى أو تأييد مجال ما من مجالات العمل السياسي أو مجالات النفوذ أو كتلة معينة . ان اعلانا عالميا بشأن نزع السلاح قد ذكر أن :

" نزع السلاح يعتمد على الحكومات ، ولكن الارادة السياسية لنزع السلاح تولد في أذهان الناس . ودون هذا ، فلا يمكن لاتفاقية مهما كانت ملزمة أن تحقق شيئا . فمن الضروري لكل انسان أن يكن في أعماق قلبه ايمانا راسخا بأن السلام ضرورى ، والا فان البشر لن يستطيعوا البقاء " .

وفي النهاية فان السلام في العالم ، سوف يعتمد أساسا على التعليم من أجل السلام كأداة ضرورية ، انه سوف يعتمد على العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية كعنصر دائم لحسن النية ، انه سوف يعتمد على التصميم الذي لا يلين لنزع السلاح كشرط أولي لازم .
ان هذا القرن يقترب من النهاية ، وانني أدعو الأعضاء الى مواصلة بناء مملكة السلام ،
ثمرة التعليم والعدالة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، فانني أشكر فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الهام الذي ألقاه توأ .
اصطحب فخامة السيد رودريغو كراسو أوديو رئيس جمهورية كوستاريكا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت دراستها للبيد ٦٣ من جدول الأعمال .

نظر البنود ٦١ (أ) الى (هـ) ، و (ز) ، و (ح) ، و (ك)
الى (س) و ٦٢ ، و ٦٤ ، و ١٢ من جدول الأعمال .

التمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/35/592/ Add.1) ؛

(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : التجارة والتنمية :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/35/592/Add.1) ؛

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/702) ؛

(ج) التصنيع ؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ مشاكل الألفية ؛ المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/35/592/Add.3) ؛

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/703) ؛

(د) البيئة ، المستوطنات البشرية ؛ اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ؛ دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ؛ صندوق الأمم المتحدة الخاص :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس) (A/35/592/Add.4) ؛

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/704) .

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/35/628) :(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/657) .المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوئية في حالات الكوارث :(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/35/663) :(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/683) .تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الأول والثاني) (A/35/545 و Add.1) :(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/577) .السيدة ستينسون - فيرنون (جامايكا) مقررة اللجنة الثانية قدمت تقارير اللجنة4-1/Add.1 A/35/592 ، و A/35/663 ، (A/35/545 and Add.1) ثم تحدثت كما يلي :السيدة ستيفنسون - فيرنون (جامايكا) (مقررة اللجنة الثانية) (الكلمة بالانكليزية) :

يشرفني أن أقدم للجمعية العامة التقارير التالية للجنة الثانية : البند ٦١ من جدول الأعمال .
 " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " الأجزاء الثاني ، والثالث والرابع والخامس من تقرير اللجنة الثانية المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " وهي التي تتضمنها الوثيقة A/35/592/Add.1 to 4 ، و A/35/592/Add.1 ، وفي الفقرة ٦ من تقريرها حول البند الفرعي (أ) " الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع قرار خاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية والذي أقرته اللجنة دون تصويت . وفي هذا السياق ، فانني أستري انتباه الجمعية الى البيانات التي أقيمت باللجنة والواردة بصورة مفصلة في ملحق التقرير A/35/592/Add.2 وفي الفقرة ٤٥ من تقريرها حول البند الفرعي (ب) " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " والبند الفرعي (ج) " التجارة والتنمية " . فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باعتماد سبعة مشروعات قرارات وتوصي في الفقرة ٤٦ باعتماد مشروع مقرر ، ومشروع القرار الأول معنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، وقد تم اعتماده بتصويت مسجل بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٤ عن التصويت .

(السيدة ستيفنسون فيرنون ، مقورة
اللجنة الثانية)

ان مشروع القرار الثاني ، المعنون : " تدابير خاصة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية " ، اعتمد باجراء تصويت مسجل بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٩ عن التصويت .

أما مشروع القرار الرابع ، المعنون : " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " ، فقد اعتمد باجراء تصويت مسجل بأغلبية ١٠٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٨ عن التصويت .

وبالنسبة لمشروعات القرارات الثالث والخامس والسادس والسابع فقد اعتمدتها اللجنة دون تصويت . ان اللجنة الثانية توصي في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/35/592/Add.3) باعتماد مشروعات القرارات التالية دون تصويت : وهي الواردة في الفقرة ٤٠ من التقرير المشار اليه بشأن البنود الفرعية (د) و (هـ) و (ز) و (ح) ، المتعلقة بالتصنيع ، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، مشاكل الأغذية ، المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها ، وكذلك مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٤١ .

وفي الفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة (A/35/592/Add.4) بشأن البنود الفرعية (ك) ، و (ل) ، و (م) ، و (ن) المتعلقة بالبيئة ، المستوطنات البشرية ، اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، ودراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعات القرارات الثمانية ، وكذلك مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤٧ من التقرير المشار اليه آنفا .

ان مشروع القرار الأول ، المعنون : " مشاكل مخلفات الحرب " اعتمده اللجنة باجراء تصويت مسجل بأغلبية ١٠٦ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت .

أما مشروع القرار الخامس ، المعنون : " أحوال معيشة الشعب الفلسطيني " فقد اعتمده اللجنة باجراء تصويت مسجل بأغلبية ١١٠ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٣ عن التصويت .

وبالنسبة لمشروعات القرارات الثاني ، والثالث ، والرابع ، والسادس ، والسابع ، والثامن ، ومشروع المقرر فقد اعتمدت دون تصويت .

ان تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٢ المعنون : " الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " وارد في الوثيقة A/35/628 . وفي الفقرة ٤٢ من التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروعات القرارات الخمسة .

وقد اعتمدت مشروعات القرارات الأول ، والثاني ، والثالث والخامس دون تصويت .
 أما مشروع القرار الرابع المعنون : " صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية فيـرر
 الساحلية " فقد اعتمد بأغلبية ١٠٦ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٢ عن التصويت .
 ان اللجنة توصي في الفقرة ٤٣ من تقريرها الجمعية العامة باعتماد مشروعين مقررين تسم
 اعتمادهما أيضا دون تصويت .
 وفي الفقرة ١١١ من التقرير بشأن البند ٦٤ المعنون : " المساعدة الاقتصادية الخاصة
 والمساعدة في حالة الكوارث ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد ٢٤ مشروع قرار ، اعتمدت
 جميعها دون تصويت .
 وهناك خطأ فني في الفقرة ١٠٩ من التقرير ينبغي تصحيحه بوضع قوسين مربعين بعد الاشارة
 الى زامبيا .
 وفي الفقرة ١١٢ توصي اللجنة باعتماد مشروع مقرر ، اعتمد أيضا دون تصويت .
 وفي الفقرة ٢٥ من التقرير بشأن البند ١٢ المعنون : " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ،
 الوارد في الوثيقتين (Add.1 و A/35/545) توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد أربعة مشروعات
 قرارات .
 اعتمد مشروعا القرارين الأول والثاني دون تصويت .
 أما مشروع القرار الثالث ، المعنون : " السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي
 العميرية المحتلة " فقد اعتمد باجراء تصويت مسجل بأغلبية ١٠١ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٢ عن
 التصويت .
 وقد اعتمد مشروع القرار الرابع المعنون : " تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني " باجراء
 تصويت مسجل بأغلبية ١٠٦ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢١ عن التصويت .
 وتوصي اللجنة في الفقرة ٢٦ باعتماد مشروع مقرر اعتمد في اللجنة دون تصويت .
 وقد استرعى انتباه الجمعية أيضا الى الفقرة ٢ من الاضافة الى التقرير بشأن البنـد ١٢
 (A/35/545/Add.1) .

انني أود أن أضع هذه التوصيات تحت رعاية الجمعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيدة مقررة اللجنة الثانية على هذا العرض .

عملا بالمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة الثانية كانت

واضحة في اللجنة وانعكست في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكر السادة الأعضاء بأنه بموجب المقرر ٣٤ / ٤٠١ ، وافقت الجمعية على أن " تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليق تصويتها مرة واحدة ، أي اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة " .

هل لي أيضا أن أذكر السادة الأعضاء بأنه طبقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ " يحدد تعليق التصويت بمدة عشر دقائق " وأن تفعل الوفود ذلك "من مقاعدها " .

وحتى نختصر في الوقت ، ولكي تكون اجراءاتنا منتظمة ، فاني سوف أعطي الكلمة لتعليق التصويت بعد التصويت على جميع مشروعات القرارات ومشروعات المقررات التي أوصت بها اللجنة الثانية تحت البند ٦١ الذي تتضمنه الأجزاء الثاني ، والثالث ، والرابع والخامس من تقريرها ، وهي مذكرة باعتبارها البنود ٣ (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، و (د) في جدول أعمال هذا الصباح . وهذا يعني باختصار أن كل تعليقات التصويت سوف تأتي بعد التصويت على جميع الأجزاء المعروضة علينا في التقرير .

هل لي أن أستري انتباه السادة الأعضاء الى توصية اللجنة الثانية الواردة تحت البند ٦١ (أ) من جدول الأعمال ، المتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ان هذه التوصية واردة في الفقرة ٦ من الوثيقة (A/35/592/Add.1).

لقد اعتمد مشروع القرار في اللجنة دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد بنفس الطريقة ؟
اعتمد مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فلننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند

٦١ (ب) و (ج) من جدول الأعمال ، في الوثيقة (A/35/592/Add.2) والمتعلق " بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، و " التجارة والتنمية " .

وهناك سبعة مشروعات قرارات في الفقرة ٤٤ من ذلك التقرير .

وسوف أطح للتصويت أولا مشروع القرار الأول المعنون : " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، فرينادا ، فواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،

أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتتبعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٢ عن التصويت .

(قرار ٥٧/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): طرح الآن على التصويت مشروع القرار الثاني، بعنوان

” تدابير خاصة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ” .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،

ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،

منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،

نيجييريا ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت

لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ،
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
 الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت
 نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زبابوى .

المعارضون : ملاوى ، باكستان .

المتنعون : بورما ، شيلي ، الهند ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية .

اعتمد مشروع القرار الثانى بأغلبية ١٤ صوتا ضد صوتين وامتناع ٥ عن التصويت (قرار

٥٨/٣٥)* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث ، بعنوان

” المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابرة (الترانزيت) والوصول الى
 الأسواق الخارجية ” . وقد اعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت في اللجنة الثانية .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده دون تصويت ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٥٩/٣٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع ، الذى يتناول

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ان الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار الرابع وارادة فسي

الفقرة الثالثة من الوثيقة A/35/702 .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وفد ملاوى أنه كان ينتوى التصويت مؤيدا .

* ثم بعد ذلك أبلغ الأمانة وفد غابون أنه كان ينتوى الامتناع عن التصويت .

طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة الخامسة من مشروع القرار الرابع . وعليه سوف نبدأ بالتصويت على الفقرة الخامسة .

• طلب اجراء تصويت مسجل

• تم اجراء تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كويا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية — الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية — اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية
تنزانيا المتحدة، فولتا العليا، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام،
اليمن، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون : استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا،
جمهورية ألمانيا الاتحادية، أيسلندا، أيرلندا، اليابان، لكسمبرغ،
السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات
المتحدة الأمريكية.

الممتنعون : اليونان، إسرائيل، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال،
إسبانيا، تركيا.

اعتمدت الفقرة الخامسة من مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد ١٥ صوتاً، وامتناع ٩

عن التصويت.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نطرح الآن على التصويت مشروع القرار الرابع ككل.

طلب إجراء تصويت مسجل.

تم إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون : أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل،
بلغاريا، بورما، بوروندي، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية،
الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين،
كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا،
كمبوديا الديمقراطية، اليمن الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية
الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا،
فيجي، غابون، غامبيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، غانا،
غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، فيانا، هايتي، هندوراس،
هنغاريا، الهند، اندونيسيا، إيران، العراق، إسرائيل،

إيطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان توماسي
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،

جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ،

لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٢٩ صوتا ضد لا أحد ، وامتناع ١٩ عن التصويت .

(قرار ٦٠/٣٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار التالي هو مشروع القرار الخامس ، بعنوان

”برنامج عمل لصالح البلدان النامية الجزرية“ . وقد تم اعتماده دون تصويت في اللجنة الثانية .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا ترغب في أن تعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٦١/٣٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار السادس ، بعنوان " النقل العكسي للتكنولوجيا " ، قد تم اعتماده أيضا دون تصويت في اللجنة الثانية ، واني أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٥ / ٦٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار السابع هو بعنوان " الممارسات التجارية التقييدية " . ان الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا واردة في الفقرة السادسة من تقرير اللجنة الخامسة ، وثيقة A/35/702 .

وأعطي الكلمة لمندوب فنزويلا الذي يرغب في الا دلاء ببيان بخصوص مشروع القرار السابع .

السيد تير هورست (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان انطباعي هو أنه في النص

المعروض علينا هناك فقرتان قد سقطتا بعد الفقرتين الأولى والثانية اللتين في الوثيقة هنا .

(ثم تحدث بالانكليزية)

الفقرة الثالثة تقرأ كما يلي :

" . . . تحيط علما بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة بالممارسات التجارية التقييدية

فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي الدولي الوارد ذكره في الفرع زاي من مجموعة المبادئ

والقواعد ، وترجو من مجلس التجارة والتنمية أن ينشئ ، في دورته الثانية والعشرين ،

فريق خبراء حكوميا دوليا معنيا بالممارسات التجارية التقييدية ، يعمل في اطار لجنة تابعة

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، للاضطلاع بالوظائف المحددة في ذلك الفرع " .

ان الفقرة الرابعة من المنطوق تقرأ على النحو التالي :

" تقرر أيضا أن تتاح الموارد اللازمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاضطلاع

بالمهام الوارد ذكرها في مجموعة المبادئ والقواعد " .

(ثم واصل الحديث بالاسبانية)

ان الفقرتين اللتين قرأتها واردة في الوثيقة A/C.2/35/L.75 التي تتضمن نص مشروع

القرار الذي قدمه الى اللجنة الثانية للدراسة السفير جوزيه لويس فيلا باعتباره نائبا للرئيس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ردا على بيان ممثل فنزويلا ، أود افادة الجمعية

بأنني أخبرت توا من قبل الأمانة بأن الفقرتين اللتين سقطتا سوف تعادان في النص الرسمي .
ان مشروع القرار السابع قد تم اعتماده دون تصويت في اللجنة الثانية ، واني أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده دون تصويت .

• اعتمد مشروع القرار السابع (قرار ٦٣/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الجمعية الآن الى مشروع المقرر المقترح في

الفقرة ٤٦ ، بعنوان " النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي " . وقد اعتمده اللجنة الثانية دون تصويت،
ويبدو لي أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو .

• تم اعتماد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون تعليـل

• تصويتهم

السيدة سيكري (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقدم شرحا مختصرا لتصويتنا على مشروع القرار الثاني . ففي اللجنة الثانية كان هناك تصويت منفصل على الفقرة الأولى من منطوق مشروع هذا القرار، وقد صوت وفد الهند ضد هذه الفقرة ، بينما امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار ككل . فإذا كان قد أجرى تصويت منفصل على الفقرة الأولى من مشروع القرار في الجلسة العامة لفعالنا نفس ما فعلناه في اللجنة الثانية .

السيد س . خان (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الثاني ، فإن وفد بلادى قد صوت ضده ، لأنه في اللجنة الثانية كان هناك تصويت منفصل على الفقرة الأولى من المنطوق وقد صوتنا ضدها . وحيث أنه لم يجر هنا تصويت على هذه الفقرة الأولى ، فإن وفد بلادى قد اضطر الى التصويت ضد مشروع القرار ككل تعبيرا عن معارضتنا للفقرة الأولى من المنطوق .

ومع ذلك نود أن نسجل تأييدنا للأحكام الأخرى الواردة في مشروع القرار واستمرار معارضتنا للفقرة الأولى من المنطوق كما أعلننا في اللجنة الثانية .

السيد بريدو (السودان) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقفنا هو نفس موقف السيد مندوب الهند . فالفقرة الأولى من مشروع القرار الثاني قد طرحت على تصويت منفصل في اللجنة الثانية . وقد صوتنا ضد هذه الفقرة ، بينما صوتنا في صالح مشروع القرار ككل . وأود أن أعلن أنه لو كان هناك تصويت منفصل على هذه الفقرة هنا لكنا قد صوتنا معارضين لها .

السيد زيممان (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد صوت لصالح مشروع القرار الثاني . بينما لو كان هناك تصويت منفصل على الفقرة الأولى من المنطوق ، لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها .

السيد نانجيرا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار الثاني في اللجنة الثانية ، وأنا كانت هذه الفقرة قد طرحت لتصويت منفصل في الجمعية هنا ، لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها .

السيد عبدالله (الجمهورية العربية الليبية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار الثاني ، ولو كان هناك تصويت منفصل على الفقرة الأولى لكان وفد بلادى قد صوت ضدها .

السيد ديوب (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد السنغال قد صوت لصالح مشروع القرار الثاني . لكنه كان سيمتنع عن التصويت على الفقرة الاولى من المنطوق كما فعل في اللجنة الثانية لو أنها طرحت لتصويت منفصل .

السيد راکو تونايڤو (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوت وفد بلادى في صالح مشروع القرار الثاني ، ولكن اذا ما كان هناك تصويت منفصل على الفقرة الاولى من المنطوق ، لكان قد امتنعنا عن التصويت ، كما فعلنا ذلك في اللجنة الثانية .

السيدة زانغ زونغ - آن (الصين) (الكلمة بالصينية) : في اللجنة الثانية عند ما طرحت الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار الثاني للتصويت ، فان الوفد الصيني قد امتنع عن التصويت . فاذا كانت هذه الفقرة قد طرحت هنا لتصويت منفصل لكان قد امتنعنا أيضا عن التصويت عليها .

السيد السفياڤي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوت وفد بلادى في صالح مشروع القرار الثاني ، ولكن اذا ما كانت الفقرة الاولى من المنطوق قد طرحت لتصويت منفصل كما حدث في اللجنة الثانية ، لكان وفد بلادى قد فعل نفس ما فعل هناك و امتنع عن التصويت .

السيد رودريڤس (موزامبيق) (الكلمة بالفرنسية) لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الثاني ، ولكن اذا ما طرحت الفقرة الاولى من المنطوق لتصويت منفصل ، لا امتنع وفد بلادى عن التصويت عليها كما فعلنا ذلك في اللجنة الثانية .

السيدة موندجو (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) كنت أود ببساطة أن أعيد تصويت وفد بلادى الذى تم في اللجنة الثانية . ولكن للأسف فان الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار الثاني لم تطرح لتصويت منفصل . أود أن أعلن هذا لتسجيله في المحاضر .

السيد باعيسى (اليمن الديمقراطية) : كفيرى من الذين سبقوني ، أود أن أؤكد موقفنا الذى اتخذناه في اللجنة الثانية حول مشروع القرار الثاني ، فقد امتنعنا حينذاك عن التصويت على الفقرة العاملة الاولى ، الا اننا أيدنا مشروع القرار بكامله ، وقد شرحنا هذا الموقف .

السيد فيو سونغ (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الثاني ، صوت وفد فييت نام لصالح مشروع القرار ككل . لكن اذا ما كانت الفقرة الاولى من المنطوق طرحت للتصويت منفصلة ، لا تمتنع وفدنا عن التصويت عليها .

السيد اوكونو (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الثاني ، ولكن لو كان هناك تصويتا منفصلا على الفقرة الاولى من المنطوق لا امتنعنا عن التصويت عليها كما فعلنا في اللجنة الثانية .

السيد ايغا ابنتنغ (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الثاني ككل ، لكن لو كان هناك تصويتا منفصلا حول الفقرة الاولى من المنطوق لا امتنعنا عن التصويت كما فعلنا في اللجنة الثانية .

السيد أنوما (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : بالنسبة للفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار ، فقد صوت وفد ساحل العاج مؤيدا لها عندما طرحت للتصويت في اللجنة الثانية . لكن بعد التفكير المتأنى ، رأينا أنه لو كانت طرحت هذه الفقرة لتصويت منفصل في الجلسة العامة لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها . وعموما ، فان وفد بلادى يؤيد مشروع القرار في مجموعه .

السيد دى الميدا (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار الثاني صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار ككل ، ومعارضاً للفقرة الأولى من المنطوق .

السيد رانيغا (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الثاني ، لكن لو كانت الفقرة الاولى من المنطوق قد طرحت لتصويت منفصل لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها ، كما فعلنا في اللجنة الثانية .

السيد باكا ماكوسو (غابون) (الكلمة بالفرنسية) : فيما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بـ " تدابير خاصة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية" ، صوت وفد الغابون ضد الفقرة الاولى من المنطوق وامتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل . ونود أن نؤكد تصويتنا هذا مرة أخرى هنا .

السيد عمريين (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة لمشروع القرار الثاني ، صوت وفد بلادى مؤيدا له ، أما فيما يتعلق بالفقرة الاولى من المنطوق ، فاننا نعيد تأكيد موقفنا في اللجنة الثانية ، ألا وهو اننا نمتنع عن التصويت .

السيد تانتسبيا (تايلاند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الثاني ككل ، لكن لو طرحت الفقرة الاولى من المنطوق للتصويت ، لاحتفظنا بنفس معارضتنا التي أبديناها في اللجنة الثانية .

السيد بلاين (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الثاني في مجموعه ، لكن لو تم تصويتنا منفصلا على الفقرة الاولى من المنطوق لامتنعنا عن التصويت عليها ، كما فعلنا في اللجنة الثانية .

السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد أيد مشروع القرار الثاني ، المعنون " تدابير خاصة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية " . ومع ذلك ، لو كانت الفقرة (١) من المنطوق طرحت في تصويت منفصل ، لكنا امتنعنا عن التصويت عليها .

السيدة التلاوى (مصر) : نود أن نسجل أن وفد مصر رغم أنه قد صوّت لصالح مشروع القرار الثاني ككل ، الا أنه كان سيمتنع عن التصويت على الفقرة ٢ من المنطوق لو أنها طرحت للتصويت عليها منفصلة لأننا نعتقد أن اللجنة الثانية ليست هي المكان الصحيح لتقرير هذا الأمر الوارد في تلك الفقرة التنفيذية من المنطوق .

السيد دوكوري (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى قد صوّت لصالح مشروع القرار الثاني ، ومع ذلك ، فان الفقرة (١) من المنطوق لو كانت قد طرحت في تصويت منفصل ، لكان وفدى قد امتنع عن التصويت عليها ، كما فعلنا بالنسبة لفقرة المنطوق التي طرحت للتصويت في اللجنة الثانية .

السيد أورتييز سانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا قد صوّت لصالح مشروع هذا القرار ككل ، وبصفة خاصة مؤيدا للفقرة (١) من المنطوق التي تعتبر أهم نقطة ، لأنه اذا ما كان هناك اتفاق في الجمعية العامة على اعتماد اجراءات استثنائية تتعلق بالاحتياجات الخاصة ومشاكل البلدان النامية غير الساحلية ، فمن المستحيل أن نعمل أى شيء اذا لم نبذل باعادة تأكيد حق جميع الشعوب في حرية الدخول الى البحر .

السيد فاخورى (لبنان) : لقد امتنع وفدى عند التصويت على القرار الثاني ككل بسبب عدم التصويت على الفقرة (١) من المنطوق منفردة التي امتنعنا عن التصويت عليها في اللجنة . ولو تم التصويت هنا على الفقرة (١) منفردة لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها أيضا ، ولكن كنا أيدنا مشروع القرار ككل .

السيد ماشنجيدز (زمبابوى) (الكلمة بالانكليزية) : ان زمبابوى قد صوتت لصالح مشروع القرار الثاني لأننا نتفق بصفة عامة مع روح القرار . ولكننا مع ذلك نود أن نشير الى أنه ،

لو كان قد أجرى تصويت منفصل على الفقرة (١) من المنطوق ، لكنا قد امتنعنا عن التصويت عليها .
ان لدينا بعض التحفظات فيما يختص بمعاني وأبعاد هذه الفقرة من المنطوق .

السيد أجويرى (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أسجل أنه لو كان قد أجرى تصويت منفصل بشأن الفقرة (١) من المنطوق لكان وفدى قد امتنع عن التصويت عليها ، كما فعل بالضبط في اللجنة .

السيد الشنفرى (عمان) : لقد امتنعنا عن التصويت على الفقرة (١) من المنطوق حينما طرحت للتصويت في اللجنة الثانية . ولو طرحت هذه الفقرة للتصويت في هذه الجمعية الآن لامتنعنا عن التصويت عليها واتخذنا نفس الموقف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل الاستمرار في جدول أعمال هذا الصباح ، أود أن أقدم اقتراحا ، ولو أن الجمعية العامة هي صاحبة الكلمة الأولى في اجراءاتها الخاصة .
ربما تطرأ حالات مشابهة في المستقبل عندما نصوت على مشروعات قرارات اتخذت بشأنها الوفود مواقف محددة في اللجنة . وقد يكون من المساعد ، وبالتأكيد مما يوفر الوقت اذا ما أجرينا تصويتا منفصلا على فقرات مشروعات القرارات مثل تلك التي استمعنا بشأنها الآن الى تعليقات للتصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد وصلنا الآن الى تقرير اللجنة الثانية تحت البند ٦١ (د) و (هـ) و (ز) و (ح) في الوثيقة A/35/592/Add.3 ، والذي يتعلّق بـ :
" التصنيع ؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ مشاكل الأغذية ؛ المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها " .

ان مشروعات القرارات السبعة الواردة في الفقرة . ٤ قد اعتمدت في اللجنة دون تصويت .
ان مشروع القرار الأول بعنوان " تدابير خاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا فـ...
الشمانيين " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار الأول ؟
اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٦٤/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني بعنوان
" تنقيح قوائم الدول المؤهلة للعضوية في مجلس التنمية الصناعية " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة توافق عليه ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٦٥/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أما مشروعا القرارين الثالث (ألف) و (باء) فانهما
يشيران الى التعاون الانمائي الصناعي . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية
لهذين المشروعين وارد في الوثيقة A/35/703 ، وان اللجنة الثانية قد اعتمدتهما دون تصويت .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق عليهما أيضا ؟
اعتمد مشروعا القرارين الثالث (ألف) و (باء) (قرار ٦٦/٣٥ ألف وباء)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروعا القرارين الرابع (ألف) و (باء) يتعلقان
بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وان اللجنة الثانية قد اعتمدتهما دون تصويت . فهل
لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروعا القرارين الرابع (ألف) و (باء) (قرار ٦٧/٣٥ ألف وباء)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الخامس يشير الى تقرير مجلس
الغذاء العالمي . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق عليه ؟
اعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٦٨/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طرح الآن على الجمعية العامة مشروع القرار
السادس بعنوان " حالة الأغذية والزراعة في افريقيا " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب
في أن تحذو حذو اللجنة الثانية وتعتمد مشروع هذا القرار ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٦٩/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ، ننتقل الى مشروع القرار السابع بعنـوان
 " يوم الغذاء العالمي " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع هذا القرار ؟
اعتمد مشروع القرار السابع (قرار ٣٥ / ٧٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الثانية ، توصي اللجنة
 باعتماد مشروع المقرر المعنون " المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها " . ان اللجنة
 الثانية قد اعتمدت مشروع هذا المقرر دون تصويت . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فانني سوف أعتبر
 أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذو اللجنة .
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو الأعضاء الى نظر تقرير اللجنة الثانية بشأن البند (٦ الفقرات (ك) ، (ل) ، (م) ، (ن) ، (س) من جدول الأعمال والمتعلقة بالبيئة ، والمستوطنات البشرية ، وشارك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، ودراسة الاتجاهات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ، وصندوق الأمم المتحدة الخاص . ان التقرير وارد في الوثيقة A/35/592/Add.4.

توجد ثماني مشروعات قرارات ومشروع مقرر واحد أوصت بها اللجنة الثانية . وقد ترغب الجمعية في أن تحاط علما بحقيقة أنه لم يتخذ أى اجراء بالنسبة للبند الفرعي (س) الخاص بصندوق الأمم المتحدة الخاص .

انني أطرح أولا للتصويت مشروع القرار الأول المعنون " مشاكل مخلفات الحرب " .
أقر مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل لا أحد ، وامتناع ٢٩ عن التصويت .

(قرار ٣٥ / ٧١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " تنفيذ برنامج العمل لمكافحة التصحر في المنطقة الساحلية السودانية " . لقد أقرت اللجنة الثانية المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تهذو نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٥ / ٧٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث " تنفيذ برنامج العمل لمكافحة التصحر " أقرته اللجنة الثانية أيضا بدون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد على نفس النهج ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٣٥ / ٧٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون " التعاون الدولي في مجال البيئة " . ان تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المولية والادارية لمشروع القرار هذا ، وارد في الوثيقة A/35/704.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت ، وانني أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء .

اعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ٣٥ / ٧٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننتقل الآن الى التصويت على مشروع القرار

الخامس المعنون " ظروف معيشة الشعب الفلسطيني " . وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هايتي ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، ساموا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٦ عن التصويت .

(قرار ٣٥ / ٧٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس الخاص بـ " دعم أنشطة

المستوطنات البشرية " ، اعتمده اللجنة الثانية دون تصويت ، فهل لبي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد بنفس الطريقة ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٥ / ٧٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة لمشروع القرار السابع الأجزاء ألف ،

وباء ، وجيم ، ودال معنون " المستوطنات البشرية " ، وقد اعتمده اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أيضا اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار السابع - من ألف الى دال (قرار ٣٥ / ٧٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن معنون " اشراك المرأة

وادمجها بصورة فعالة في عملية التنمية " . لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . وانني أفترض أيضا أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل ذلك .

اعتمد مشروع القرار الثامن (قرار ٣٥ / ٧٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ختاماً ، في الفقرة ٤٧ من تقريرها ،
توصي اللجنة الثانية بالموافقة على مشروع المقرر الخاص بـ "الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية
الاقتصادية" هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر هذا ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في
تعلييل تصويتهم بعد التصويت ، لأخذ الكلمة .

السيد سكلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : في مواجهة
الاستراتيجية الدولية الانمائية الجديدة للثمانينات ، فان على المجتمع الدولي أن يتخذ قراراً بشأن
عدد من القضايا البالغة الأهمية . وكما نوافق في هذه اللحظة على نص جديد سوف يواجه جهودنا
في التنمية في العقد القادم ، فاننا نشارك في اتفاق الرأي العام المتعلق بأفضل حل توفيقى
ممكن . وانني آخذ الكلمة في هذه المرحلة أولاً ، للاعراب عن ارتياحنا لأن هذا الحل التوفيقى
أمكن التوصل اليه . وأود أن أركز على أن حكومتى ، حينما تتم الموافقة على هذه الاستراتيجية ،
سوف تلزم نفسها سياسياً بالاستراتيجية الجديدة ، وأعبر عن الأمل في أن جميع بلدان المجتمع
الدولي سوف تتخذ نفس الموقف .

وبالإضافة الى هذا فان ممثل لكسمبرغ ، سوف يتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ولكنني أود أن أذكر نقطة محددة واحدة وهي النتيجة التي لم يتعناها وفد بلادي . ان وفد هولندا يأسف ان أنه لا يمكن الوصول الى صيغة ملزمة بشأن الفقرة الخاصة بمساعدات الانماء الرسمية ، وأنذركم بما قاله وزير تنمية التعاون في المناقشة العامة في اللجنة :

” فيما يتعلق بهدف المساعدة الرسمية للتنمية ، فان حكومة هولندا تحت جميع البلدان المتقدمة بما في ذلك البلدان المتقدمة في أوروبا الشرقية ، على أن تتفد الهدف المتفق عليه وهو ٧ في المائة مقترنا بالأجل الزمني وصولا الى هذا الهدف في السنوات القليلة القادمة . ومما يبعث على خيبة الأمل أن بلدانا عديدة لم تتفد هذا الهدف ” . وأود أن أذكركم أيضا أن عددا قليلا من البلدان ، من بينها بلدي ، قد حققت بل تجاوزت الهدف المحدد وهو ٧ في المائة وفيما يتعلق بهولندا فلقد بلغت معدلا يزيد على ٩ في المائة . كما أود أيضا أن أذكركم بأن بلدي كان راغبا في أن ينظر بجديية في اقتراح مجموعة ال ٧٧ لرفع الهدف المقبول الى (في المائة في نهاية العقد . وانني أركز على أن حكومة بلادي تقبل بالكامل النص الخاص بهدف (في المائة كما صيغ في الاستراتيجية الحالية .

السيد وولزفيلد (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والتي يشرفني أن أتحدث باسمها ، قد عبرت عن غببتها للانضمام الى توافق الآراء حول مشروع القرار A/35/592/Add.1 الخاص بالموافقة على الاستراتيجية الانمائية الدولية للمعد الثالث للأمم المتحدة للتنمية .

وأود هنا أن أعبر عن تقديرنا لرئيس اللجنة التحضيرية السفير تايق بالنسبة للكفاءة والصبر والشجاعة والشعور بالمسؤولية ، تلك الصفات التي أبرزها خلال المفاوضات ، ومن ثم فقد ساهم ، عن طريق التزامه الشخصي ، في التوصل الى صياغة نص حظي بتوافق آراء جميع الأطراف المعنية . لقد سنحت لي الفرصة للتعبير عن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للموافقة على الاستراتيجية ، وذلك عند اعتماد المشروع في اللجنة الثانية .

ان الوثيقة التي اعتمدها الآن ، تعبر بطريقة متوازنة عن العناصر الاقتصادية والاجتماعية المتعددة ، التي تسمح بالازدهار الحقيقي لكافة المجموعات السكانية المعنية ، مع ضمان اشتراكها الكامل في عملية التنمية وكذلك التوزيع العادل للفوائد الناتجة عن تلك العملية .

ان مشروع القرار يأخذ بعين الاعتبار - كذلك - الحشد الضروري للموارد البشرية مع نقل الموارد الى البلدان النامية ، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية للكثرة الأرضية . ويحدونا الأمل أنه بالوعي بالعناصر المختلفة التي سوف تحكم عملية التنمية في العقد القادم سوف يزداد قوة ويتم تأكيده عن طريق أجهزة الاستعراض والتقييم التي قمنا بتشكيلها .

أود الآن أن أقدم بعض التعميمات والتفسيرات التي سوف تحدد - في رأينا - الاتجاه الذي نسلكه في فهم بعض العناصر المعينة لهذا القرار الهام الذي نحن بصدد .

أولا وقبل كل شيء فيما يختص بالموارد المالية للتنمية ، فان المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، لا يمكنها أن توافق على المفهوم أو الصياغة الواردة في الفقرة ١١٣ من القسم (دال) من الفصل المعنون " تدابير سياسية " وهي تعبر عن تحفظاتها بالنسبة لها .

بنفس الطريقة ، فيما يتعلق بالنقل وخاصة الفقرة ١٢٨ من القسم الأول من فصل " تدابير سياسية " ، فاننا لا نستطيع أن نقبل مبدأ يحدد رقما للوصول اليه كهدف فيما يختص بنصيب سفن الأساطيل التجارية الوطنية و متعددة الجنسيات للبلدان النامية في الحمولة الساكنة للأسطول التجاري العالمي .

أما فيما يختص بالأجزاء الأخرى الواردة في الوثيقة المعروضة علينا ، فان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يودون أن يتقدموا بالبيانات الآتية .

فيما يختص بالمعونة الانمائية الرسمية الواردة في الفقرة ٢٤ من فصل الأهداف والأغراض والفقرة ٩٨ من القسم دال ، الموارد المالية لصالح التنمية في الفصل المعنون " تدابير " ، فان جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤكد التزامها في التوصل الى هدف ٧.٠ في المائة بالنسبة الى المعونة الانمائية الرسمية . ان هذا الهدف يتطابق تماما مع الزيادة السريعة والملاحظة في جهودها الرامية الى تلك المعونة في السنوات الأخيرة . وكذلك ، فان المعونة الرسمية الانمائية للاتحاد الأوروبي في اجمالها قد ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ووصلت كذلك الى نصيب يزيد على ٥٠ في المائة من اجمالي معونة البلدان الصناعية . وفي نفس الوقت ، فان جهودنا المشتركة لصالح المعونة الانمائية الرسمية قد وصلت الى مستوى عال بالنسبة الى الدول الصناعية ، كما أنها وصلت الى زيادة النسبة فيما يتعلق باجمالي الناتج الوطني .

أما فيما يختص بأحكام الفقرة ٢٤ من الفصل الخاص " بالأهداف والأغراض " والفقرة ٩٨ من القسم دال من الفصل الخاص " بالتدابير " ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله قد انضموا الى اتفاق الرأى ، وان الدول الأعضاء سوف تحدد مواقفها فيما يتعلق بالمعونة الانمائية الرسمية في بياناتها الفردية .

ومع ذلك تعتبر الدول الأعضاء أن النصيب الخاص بالجهود من جانب الدول المتقدمة ، يجب أن يتحملة الجميع في المستقبل بالتساوى مهما كانت نظم هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية .
أما فيما يتعلق بالطاقة وخاصة بالنسبة الى الفقرة ٣٤ من الأهداف والأغراض ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يندگرون بضرورة حل طويل الأجل لمشكلات الطاقة في البلدان النامية من أجل نموها ونمو الاقتصاد العالمي . وفي هذا المجال ، فانهم يأسفون لأن هذه المسائل الهامة للتنمية واثاحة الموارد المتعلقة بالطاقة وبصفة خاصة التوقعات وظروف السوق ، لم يتم التعبير عنها بطريقة شافية في الفقرات المعنية بالطاقة . ونظرا الى الأهمية المتزايدة فيما يتعلق باحتياجات الطاقة للبلدان النامية ، فانهم يودون أن يعبروا عن أملهم في اتخاذ تدابير متاسقة تكون في صالح المجتمع الدولي ككل .

أما فيما يختص بالفقرة ١٢٦ (ج) من القسم حاء المعنون " الطاقة " في فصل " التدابير " المتعلقة بالاشارة الى توصل البلدان النامية الى التكنولوجيا النووية طبقا للمبادئ المحددة في القرار ٥٠ / ٣٢ ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله يودون التعبير عن موافقتهم على مبادئ وأحكام القرار المذكور ، وينتهزون هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على التزامهم لصالح الضمانات الفعالة ولصالح الاسهام الضرورى لأحكام الضمانات الملائمة الخاصة بتنمية الطاقة النووية ، المتلائم مع السياسات الفعالة لمنع انتشار المواد النووية .

أما فيما يتعلق بالمسائل المالية والنقدية الدولية ، وخاصة بالنسبة الى الأجزاء ذات الصلة الواردة في الفقرات المتعلقة بتلك المسائل وهي الفقرات ٢٦ من فصل " الأهداف والأغراض " ، و ١١٥ من القسم هاء من فصل " التدابير " ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله يندگرون بأن البلدان النامية يجب عليها أن تلعب دورا فعّالا ومتساويا في عملية اتخاذ القرار داخل النظام النقدى الدولي ، وهذا الدور يجب أن يكون مبنيا على أساس نصيبها في الاقتصاد العالمي طبقا للقواعد والمبادئ الحالية والمتطورة للاطار الدولي المعني .

أما فيما يختص بالتجارة الدولية ، وبصفة خاصة ما ورد في الفصلين ٥٢ و ٥٣ من القسم ألف من فصل " التدابير " ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله يأملون في أن يكون هناك تعاون مع أكبر عدد من البلدان النامية بغية التوصل الى انجاح المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وأن يقوموا بجهود في اطار منظمة الغمات لتتسيق الأحكام والمبادئ المتعلقة بالتجارة الدولية واحتياجات المجتمع الدولي .

أما فيما يختص بالفقرة ٦٠ من القسم ألف من فصل " التدابير " ، فإن الاتحاد الأوروبي ، وهو السوق الأكثر انفتاحا لصادرات المنتجات الزراعية من البلدان النامية ، سوف يزيد من جهوده في هذا المجال بالنسبة الى السياسة الزراعية المشتركة .

وفيما يتعلق بموضوع المديونية ، فإن اشترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اتفاق الرأى بشأن الفقرة ١١٢ من القسم دال الخاص بالموارد المالية للتنمية من فصل " التدابير " ، مبني على اتجاهها العام بالنسبة الى المسائل المتعلقة بالمديونية . ونحن نعتبر أن تدابير لتعديل وتكييف المديونية ، يجب دراستها في ظروف استثنائية بناء على طلب خاص طبقا لكل حالة وفي اطار سياسة التعاون لتنمية كل بلد .

أما فيما يختص بالقرار ١٦٥ (د - ٩) لمجلس التجارة والتنمية ، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعيد التذكير بأنها قامت بتتفيذ التزاماتها كما هو منصوص عليها في القسم ألف من ذلك القرار . وهذه التدابير التي تعبر عن ارادة سياسية محددة ، قد أدت الى تحسن ملحوظ بالنسبة الى نوعية وحجم المعونة الممنوحة من بلداننا الى البلدان النامية المعنية .

أما بالنسبة الى التعاون بين البلدان النامية ، وبصفة خاصة الفقرة ١٣٥ من القسم يا من الفصل الخاص " بالتدابير " ، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يودون أن يذكروا بتمسكهم بتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أعتذر ، ولكن يجب أن أخبر مندوب لكسمبرغ

أن الدقائق العشر قد انتهت . وهناك مقرر سبق أن تلوته على الجمعية العامة في مناسبات عديدة ، بما فيها صباح اليوم ، هو المقرر ٣٤ / ١٠٤ الذي ينص على " أن تعليقات التصويت ينبغي أن تحدد بعشر دقائق " . وأرجو مندوب لكسمبرغ أن ينتهي من بيانه الآن .

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أذكر أنني أتحدث نيابة عن الدول التسع الأعضاء ، وان بياني يتناول جميع النقاط الواردة تحت البند ٦١ من جدول الأعمال ككل الذي تناولناه هذا الصباح . هذا هو السبب الذي يجعل تعليلي للتصويت سوف يكون أطول من المدة المحددة لتعلييل التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مقرر الجمعية العامة معلوم منذ العام الماضي ، وقد تم تكراره مرة أخرى هذا العام وهو أن الوقت المحدد لتعلييلات التصويت هو عشر دقائق . انني آسف ، ولكن أطلب من مندوب لكسمبرغ أن ينهي بيانه الآن .

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : أقترح أن تقوم بلجيكا نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بتعلييل التصويت في جلسة بعد الظهر .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣